

مشكلات البحث في مجال الانحراف الاجتماعي

Problems of research in the field of social deviation

مصطفى شريك*

جامعة محمد الشريف مساعدي بسوق اهراس -الجزائر-

m.charik@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2021/01/03

تاريخ الاستلام: 2020/12/08

ملخص:

استهدفت الورقة العلمية الحالية مشكلات البحث التي يواجهها الباحث الاجتماعي في ميدان الانحراف والجريمة، وقد حاولنا التطرق الى جملة من المحاور التي يراها المؤلف انها تمثل احاطة عامة بالموضوع، ومن ذلك تناول الانحراف كظاهرة اجتماعية، والبحث في سوسيولوجيا الانحراف، انطلاقا من الأهمية التي يحظى بها، وكذا الخصائص العلمية التي يتسم بها، باعتبارها مجالا واسعا وخصبا يتطرق الى العديد من المجالات والميادين، وقد خلص الباحث الى جملة من المعوقات والصعوبات التي يتعرض لها الباحث الاجتماعي في مجال سوسيولوجيا الانحراف، وفي نهاية الورقة العلمية هذه قدم الباحث جملة من المقترحات التي يراها ربما كفيلة بتجاوز تلك الصعاب والعقبات.

الكلمات المفتاحية: مشكلات البحث، البحث الاجتماعي، الانحراف الاجتماعي.

Abstract:

The current scientific paper targeted the research problems faced by the social researcher in the field of delinquency and crime, and we have tried to address a number of topics that the author considers to represent a general briefing on the subject, including addressing deviation as a social phenomenon, research in the sociology of deviation, based on the importance it enjoys, as well as the scientific characteristics that it has, as a broad and fertile field addressing many fields and fields, and the researcher concluded a number of obstacles and difficulties that the social researcher in the field of delinquency and, at the end of This scientific paper presented the researcher with a number of proposals that he considers may be able to overcome these difficulties and obstacles.

Keywords: Research problems, social research, Social deviation.

* المؤلف المراسل .

مقدمة:

يمثل الانحراف واحد من الظواهر الاجتماعية التي تحدث داخل المجتمع، ويتعلق بخصوصيته، وظروفه، ومعطياته، لذلك كان له من السمات التي تمثل الظاهرة الاجتماعية بشكل عام، ونال حظه من الاهتمام والبحث والتقصي من قبل علماء الاجتماع والنفوس والتربية وحتى فقهاء القانون، وكانت لتلك البحوث قيمتها العلمية، وأهميتها العملية لكونها تعالج الظاهرة وفق الأسس والمناهج التي يتطلبها البحث العلمي، واجراءاته المختلفة، وهذا يعود في الأساس الى الأهمية التي تحظى بها بحوث العلوم الجنائية المختلفة من علم الاجرام وعلم العقاب وعلم الضحية والانثروبولوجيا الجنائية وغيرها في تعزيز قدرة المجتمعات على التصدي لظواهر الجريمة والانحراف ومكافحتها، وإيجاد سبل الوقاية منها، وبالتالي تميزت تلك البحوث والدراسات بخصائص تتعلق بمشكلات الانحراف الاجتماعي والغاية من معالجتها والاحاطة بمختلف جوانبها، مما أكد على خصوبة مجال الانحراف الاجتماعي، وعدد مجالات البحث فيه، لكن هذا لم يكن بالأمر اليسير على الباحث خوض غمار البحث، وكشف عن وجود العديد من المشكلات والعراقيل كتعقد الظواهر الاجرامية، الإحصاءات الجنائية المضللة، تغير الظاهرة الاجرامية، الصعوبات النظرية في مجال الجريمة والانحراف، صعوبات ميدانية، صعوبات منهجية ...، والتي أحيانا تجعل الباحث في حيرة من أمره، وتقلل من لهفته في البحث أن لم تقضي على رغبته وشغفه لبحث بعض معضلات الجريمة والانحراف، وهو ما دفعنا الى تتبع خصوصية هذا الميدان، وصعوبات البحث فيه، وهذا ما سنناقشه في العناصر الموالية من الورقة العلمية الحالية.

1. سوسيولوجيا الانحراف: من منطلق أهمية وقيمة بحث مشكلة الانحراف داخل المجتمع، كانت الورقة العلمية الحالية التي ترى في ضرورة اثناء وتشجيع البحث في هذا الميدان، نظرا لخصوبته من جهة، ولحاجة المجتمع لمثل هكذا أبحاث من جهة ثانية، وقبل الغوص في بحث سوسيولوجيا الانحراف لابد من التنبيه الى معنى البحث العلمي بشكل عام والبحث الاجتماعي بشكل خاص، لك أن البحث العلمي يتعلق دوما ببحث ودراسة المشكلات المختلفة في حياة الانسان والمجتمع، وإيجاد حلول لها، باتباع خطوات منهجية تستند الى منطق البحث العلمي الجاد، لذلك تتعدد تعاريف البحث العلمي وفق الاستعمالات والاستخدامات المختلفة والتي تؤكد على انه "دراسة مشكلة ما بقصد حلها، وفقا لقواعد علمية دقيقة" (ياقوت، 2007، ص 11)، كما ينظر لطبيعة العلمي على أنه "عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى (الباحث) من اجل تقصي الحقائق في شأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى (موضوع البحث) باتباع طريقة علمية منظمة تسمى (منهج البحث)، بغية الوصول الى حلول ملائمة للعلاج أو الى نتائج صالحة للتعميم على المشكلات المماثلة تسمى (نتائج البحث)" (ياقوت، 2007، ص 12)، وهنا تأكيد على أن خطوات البحث لا تنطلق من فراغ وإنما هو إحساس الباحث بوجود مشكلة ما يجعل منها موضوعا للتحري وفق منهج علمي للوصول الى نتائج تمثل حلولا لتلك

المشكلة، إضافة الى ذلك يمكن تعريف البحث العلمي على انه "المعرفة والدراسة وادراك الحقيقة والامام بها فهو يقوم اساسا على طلب المعرفة وتقصيها والوصول اليها، ويستند على اساليب ومناهج معينة بحسب بيعة المجالات العلمية المختلفة، والباحث في تقصيه للحقائق يهدف الى احداث اضافات او تعديلات جديدة في ميدان من ميادين العلوم، وهذا يؤدي الى تطويرها وتقديمها، كما ان الباحث يعالج الموضوع محل البحث وفقا لخطوات تستوجبها طبيعة هذا الموضوع وخصوصياته" (مراح، 2010، ص 60)، ويعرفه علماء الاجتماع على انه "مجموع العمليات المتميزة والمتتابعة والمتداخلة التي يقوم بها دارس او اكثر في علم من العلوم بهدف جمع معلومات بشكل نظامي تنير ظاهرة ما قابلة للملاحظة بهدف شرحها وفهمها انه محاولة لاكتشاف المعرفة، والتنقيب عنها، وتنميتها، وفحصها، وتحقيقتها بتقصٍ دقيق، ونقد عميق، ثم عرضها عرضا مكتملا بذكاء وادراك لكي تضاف الى الانتاج الحضاري الانساني" (عماد، 2006، ص 16)، ذلك أن البحث العلمي دوره حل مشكلات الفرد وايجاد حلول لها، فان الدارس في العلوم الاجتماعية بمختلف فروعها وميادينها يسعى الى حل المشكلات ذات الارتباط بالفرد والمجتمع، وبالتالي فهو يستخدم البحث الاجتماعي الذي هو جزء من البحث العلمي، اذن البحث العلمي من زاوية السوسولوجيا هو نشاط يمارسه الباحث الاجتماعي للوصول الى نتائج تخدم المجتمع، وتفسر ظواهره، وتنتهي الى حلول لمختلف قضاياها، وكلما استطاع المجتمع ان يوفر للباحث او العالم الاجتماعي ما يفيد من دراسات وابحاث وبيانات ومعلومات، ومستلزمات وموارد ودعم كلما تحقق غرض وهدف البحث في مجال الانحراف الاجتماعي.

هناك العديد من التعاريف التي طرحت حول معنى الانحراف الاجتماعي، ومن ذلك نجد من يعرفه على أنه "تصرف غير ملتزم بقواعد المعيار الاجتماعي المرعية والمقبولة من قبل عدد كبير من أفراد الجماعة أو المجتمع أو العام، ولما كان المجتمع يتضمن عدة معايير اجتماعية فإن انحراف الافراد عنها يكون متنوعا ومختلفا، في الوقت ذاته لا يوجد فرد منحرف عن كافة معايير المجتمع - باستثناء المتمرد عن المجتمع- ولا يوجد أيضا فرد ملتزم بقواعد المعايير الاجتماعية جميعها في كل الأوقات والمراحل العمرية والمواقف الاجتماعية" (العمر، 2008، ص 56)، وهنا التعريف يثبت أم الانحراف يرتبط بالفرد كسلوك، ويرتبط بالجماعة كنمط، وبالمجتمع كظاهرة، ذلك أن ظاهرة الانحراف أو الجريمة، كظاهرة تحدث بالمجتمع فإنها لها خصوصيات الظاهرة الاجتماعية من ميزات التاريخية والنسبية والتغير، وبالتالي قد يكون الفرد منحرفا بمجتمع ما، ولا يكون نفس السلوك منحرفا بمجتمع آخر، وذلك لطبيعة القواعد والتوقعات المتعارف عليها اجتماعيا، وكثيرا ما ينظر للانحراف على أنه واحدة من بين المشكلات الاجتماعية التي لها أثرها على الفرد والجماعة، وهو ما أكد عليه عاطف غيث بأن

"المشكلة الاجتماعية هي انحراف السلوك الاجتماعي عن القواعد التي حددها المجتمع للسلوك الصحيح طالما أن هذه القواعد تضع معايير معينة يكون الانحراف عنها مؤديا الى رد فعل واضح من الجماعة، ومادام الامر كذلك فإن المشاكل الاجتماعية تختلف في الزمان والمكان باختلاف الثقافات، الا اذا كانت القاعدة أو المعيار من الضروريات الاجتماعية التي يتوقف عليها الوجود الاجتماعي" (غيث، 1988، ص 24)، فضلا عن ذلك هناك معايير غير اجتماعية ولا شخصية بل حضارية متمدنة أفرزتها آلية التمدن التقني، وهذا لاعتبارات التغيرات الحادثة بالمجتمع البشري، وتأثير الثورات التقنية التي أوجدت انحرافات جديدة متجددة سميت بالجرائم المستحدثة التي أبانت عن عجز في الفهم والمواكبة، لكن قبل مجاوزة الراهن بتجلياته التقنية وجرائمه المستجدة، ينبغي علينا ان ننظر في السياق العام للانحراف الاجتماعي في صيغته التقليدية الدائمة التي تنظر الى الانحراف الاجتماعي بالمرئيات التالية (العمر، 2008، ص 67):

- سلوكا لا أخلاقيا: أي غير محتشم أو فاسق أو فاجر (مثل البغاء أو اللواط أو السحاق أو الإجهاض).
- سلوكا خطيرا: أو انه يشكل خطورة على الأشخاص أو الملكية العامة أو الخاصة مثل (السرقة، الاختلاس المالي، الايذاء).
- سلوكا مدمر للعلاقات الاجتماعية: أي أنه سلوك ممزق للتفاعلات الاجتماعية مثل (العقد النفسية والتحلل الاجتماعي).
- سلوكا مدمر للذات: بمعنى أنه سلوك مؤذ لشخص المنحرف ذاته مثل (الإدمان على المخدرات أو المسكرات أو الانتحار).
- سلوك مدمر للذات الجمعية: بمعنى أنه سلوك مؤذ للمجتمع بأكمله مثل (الخيانة العظمى أو التحريض أو الشغب أو التأخر).

في سياق الحديث عن سوسيولوجيا الانحراف فيمكن القول أن هناك العديد من الانتقادات الموجهة لمختلف الأبحاث والدراسات التي تمت في ذلك، وهي تتعلق بأزمة تحليل كما أكدت سامية جابر "ان الفحص الدقيق للمؤلفات التي كتبت في مجال سوسيولوجيا الانحراف يشير الى ان المؤلفين لم يحاولوا بعد، ربط الانحراف بسياق اجتماعي وتاريخي وسياسي واقتصادي أشمل، حيث ظل التأكيد مستمرا على المنحرف ذاته، وعلى المشكلات التي يثيرها لنفسه وللآخرين، ولم يبرز التأكيد على المجتمع الذي ظهر فيه هذا المنحرف" (جابر، 1988، ص 55)، وهذه الازمة في التحليل، والتباين في القراءة

السوسيولوجية لظاهرة الجريمة والانحراف، لم تمنع من وجود اجتهادات عبرت عنها كثير من الاهتمامات العلمية، حيث برزت "العديد من العلوم التي تهتم بأم السلوك الاجرامي مثل علم الاجتماع الجنائي وعلم نفس الجريمة والقانون الجنائي وعلم العقاب... الخ، وهناك علم الاجرام الذي يدرس الجريمة بوصفها ظاهرة اجتماعية، ويدرس إجراءات اعداد القوانين، وكيف يتم الخروج عليها، ويدرس كذلك إجراءات رد الفعل الاجتماعي إزاء الخروج عليها، وانتهاك المعايير والقواعد القانونية، ويتمثل رد الفعل هذا فيما يطلق عليه علم العقاب او العلاج والإصلاح أو الوقاية" (السماطوي، ج 1، 1983، ص 21)، وهي كلها تحاول فك إشكالية الاختلاف في الرؤى المنهجية في بحث مشكلات الانحراف الاجتماعي وفق أسس علمية، مما دفعنا ببحث هذه الإشكالية التي يعانها كثير من دارسي تخصص علم اجتماع الانحراف والجريمة.

2. أهمية البحث في الانحراف الاجتماعي: عادة ما تكون مخرجات البحث العلمي أهمية علمية وعملية، لأنه يتم الاستفادة منها في تنوير المجتمع في حل قضاياها، وتقليل معدل المشكلات الاجتماعية فيه، وهو ما ينطبق على أهمية البحث في الانحراف كما أكد على ذلك سودرلاند الذي نبه إلى "أهمية استخدام المنهج العلمي في دراسة الجريمة... فدور عالم الجريمة يتمثل في تفسير أسباب الجريمة بشكل علمي ومنظم وهذا يعني في جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها ووضع التوصيات وهو المنهج الأكثر استخداما حتى يومنا هذا" (الوريكات، 2013، ص 21)، وبالتالي هناك اعتماد كبير لبحوث الانحراف والجريمة وحتى العقاب على الأساليب المنهجية المستخدمة في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ومن ذلك نجد أنه يعتمد على المنهج الاستنباطي الذي يعتمد على الرجوع لمصادر الأساسية...، كذلك المنهج الاستقرائي الذي يعتمد على الرجوع للواقع واجراء دراسات واقعية بهدف التحقق من صحة فروض أو الكشف عن حقائق ومعلومات تتعلق بنسب الجرائم وتصنيف الجرائم بحسب أحياء السكن، أو مراحل التعليم، أو أعمار المجرمين، أو البناء المهني، أو الكشف عن الأساليب المطبقة في المؤسسات العقابية ومدى جدواها في إصلاح النزلاء، أو بحث عوامل الجريمة، أو دراسة أحسن الأساليب لمكافحة الجريمة ومعاملة المنحرفين بشكل يسد أمامهم الطريق للعودة للانحراف، أو أفضل الأساليب لتحقيق أهداف حركة الدفاع الاجتماعي" (السماطوي، ج 2، 1983، ص 69)، هذا من الجانب العلمي هو الذي يتقاطع مع الجانب العملي، فعلى سبيل المثال نجد ان البحث في علم الاجتماع الجنائي او علم النفس الجنائي يتسم بطابعه العلمي "حيث يستند الى الملاحظة والتجريب، فهو من العلوم التجريبية كالعلوم الطبيعية والاجتماعية،... فهو يبحث في المشاكل الواقعية المتعلقة بالجريمة والمجرم، ويتحقق من الفروض التي توضع في هذا الصدد عن طريق استخدام الأساليب العلمية التطبيقية لتفسير الوقائع

المختلفة، كما يبحث في علاقات الارتباط بين الأسباب والنتائج لتأصيل الحقائق وصياغتها صياغة علمية" (الزغبى، 2012، ص 23)، وما ينطبق على دراسة الجريمة والانحراف ينطبق على دراسات رد الفعل الاجتماعي في علم العقاب أيضا، ذلك "أن علم العقاب أو علم الجزاء الجنائي -كعلم تجريبي- يتبع خطوتين تقوم عليهما أبحاثه: تتعلق الأولى بملاحظة مدى ملاءمة الجزاء الجنائي وكيفية التنفيذ العقابي على السلوك اللاحق للمحكوم عليه من أجل استبيان مدى ما حققه هذا الجزاء الجنائي وأسلوب تنفيذه من أغراض تتعلق بردع وإصلاح المحكوم عليه، ثم يأتي دور الخطوة الثانية، وتتمثل في استخلاص القوانين العلمية التي يجب أن تحكم تحديد الجزاء الجنائي وأسلوب تنفيذه" (محمد، 1995، ص 27)، لذلك كان جل اهتمامه كعل في بحث سبل معاملة المذنبين، والاليات المثلى في اصلاحه وتأهيلهم.

لا يعتمد علم العقاب على المنهج الاستنباطي أو الاستقرائي فحسب بل يستعين بعلم الإحصاء أيضا، باعتبار ان هناك العديد من المصادر التي تستقى منها ارقام الجريمة ومعدلات حدوثها في المجتمع، ويحصرها الخبراء في ثلاثة مصادر رئيسية يعتمد عليها كمصدر لإحصاء ظاهرة الجريمة، وتتمثل في الاجهزة الامنية (الشرطة والدرك والجمارك)، المحاكم والمؤسسات القضائية، مؤسسات العقابية والاصلاحية (السجون، ومراكز علاج المذنبين)، وهنا يستند الباحث في علم العقاب بهاته الاحصائيات لبحث أفضل السبل كرد فعل اجتماعي تجاه الجريمة والانحراف، رغم أن هناك العديد من المساوي التي يعرفها الإحصاء الجنائي وسلبيات، إلا أنه يعتبر من أفضل الطرق والأساليب العلمية التي تساعد مختلف العلوم الجنائية في تطوير نفسها، وتقديم نتائج علمية واقعية.

3. خصائص البحث في الانحراف الاجتماعي:

1.3. التنبه لمشكلة الانحراف بالمجتمع: مادام الجريمة كفعل والانحراف كسلوك يحدث داخل المجتمع فإن التنبه لذلك يعد من اختصاص الباحث العلمي سواء اكان علم نفس او اجتماع او رجل قانون أو غيرها، وبالتالي نجد أن "البحث الاجتماعي ينطلق من سؤال يتبلور في ذهن الباحث، وذلك بسبب فضول الباحث حول امر معين لاستكشاف بعض الحقائق او لزيادة المعرفة لديه، او لحل مشكلة معينة تواجه الباحث، وهذا يعني ان هناك عدة اجابات محتملة لدى الباحث، يحاول اختزالها والوصول لقناعة ذاتية مدعومة وموثقة بالبيانات والتحليل المختلفة التي سيجريها (الرفاعي، 2009، ص 61)، وبطبيعة الحال هذا ما ينطبق على الدراسات النفسية في مجال الجريمة والانحراف.

2.3. تحديد الغاية من البحث: ضروري جدا على الباحث الاجتماعي السير ضمن هدف محدد، أي ان البحث الجنائي ينبغي أن يتبلور في اطار خطة كاملة، ذلك ان الباحث الاجتماعي يهدف من خلال

بحثه الوصول الى حقائق علمية تتعلق "بالمجتمع الذي نعيش فيه والظواهر الاجتماعية والثقافية التي تميزه عن أي مجتمع اخر، مثل الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والدينية، وما ينشأ فيه من عادات وتقاليد وعرف وقوانين، واما عن الافراد وما بينهم من فروق فردية وما لهم من ظواهر نفسية" (سلطانية، الجيلاني، 2009، ص 91) ومن ذلك ظاهرة الجريمة ومشكلة الانحراف بالمجتمع، ضف الى ذلك فإن علم اجتماع الجريمة يهدف الى بلوغ غرضين أساسيين هما الغرض الاجرائي المتعلق بدراسة الجريمة والمجرمين بغية الحد من آثارهما السلبية وتحرير المجتمع من شرورهما لكي يتمكن من احراز التقدم والنهوض (الحسن، 2008، ص 26).

3.3. الإحاطة بجوانب البحث: وهذا يعود أساسا الى قدرة الباحث الاجتماعي وامكاناته العلمية والمعرفية ضمن دائرة تخصصه، اذ "يقتضي فهم الأطر النظرية في مجال الانحراف الاجتماعي التعرف على ابعاد مشكلة الانحراف والمعضلات النظرية والمنهجية المطروحة في مجال البحث العلمي للظاهرة الانحرافية" (شتا، 1993، ص 28) وهذه الإحاطة ضرورية جدا، إذ ينبغي على الباحث أن يكون ملما ومطلعا على كل حيثيات المشكلة المراد معالجتها، إضافة الى الاطلاع على التراث الادبي كالدراسات السابقة والتراث النظري الذي تمثله مختلف المقاربات والمدارس أو النظريات العلمية المفسرة للموضوع حيث "أن تحديد الافاق النظرية للانحراف الاجتماعي تقتضي منا تعقب المسار النظري للدراسات التي تناولت الانحراف والجريمة للتعرف على ابعاد الاتجاهات الكلاسيكية في دراسة الانحراف من ناحية والموقف الراهن للنظريات التي تتناول الظاهرة الانحرافية بعد أن تقدمت الدراسات السوسيولوجية في مجال الانحراف الاجتماعي" (شتا، 1993، ص 28)، وبالتالي ثمة العديد من القضايا النظرية والمعرفية ينبغي للباحث الامام والتسلح بها، والاستناد اليها قبل أن يندفع الى عالم البحث حتى لا تكون مخرجات بحثه مبتورة وغير دقيقة.

4. مجالات البحث في الانحراف الاجتماعي:

يشكل مجال الانحراف والجريمة حيزا هاما من ميادين المعرفة المرتبطة بالسياسة الجنائية لأي مجتمع من المجتمعات، وكما يشكل أرضية خصبة للنظر في واقع شريحة هامة من الأشخاص الذين أثرت فيهم عوامل السلوك ومحركاته، سواء كانت داخلية أو خارجية، فتكونت لديهم تجارب سلبية جعلت منهم نماذج لا سوية، مما أودى بظاهرة كالانحراف إلى أن تكون ظاهرة اجتماعية واقعة، لها من الخصوصيات ما يميزها كظاهرة، وكما "يقال أن الجريمة ما كانت لتوجد، لو كان الإنسان يعيش بمفرده، أي لو لم يكن للحياة الاجتماعية وجود، ولم يكن للمجتمع كينونة وبقاء، وهذا ما يجعل من الجريمة ظاهرة اجتماعية" (الساعاتي، 1983، ص 51)، هذه الكينونة الاجتماعية لظاهرة الجريمة

كفعل، يجعل من رد الفعل الاجتماعي أيضا ظاهرة اجتماعية، وهو يتمثل في العقوبة التي يقابل بها المجتمع الفعل الاجرامي، وهنا تضيف الساعاتي بقولها حول الجريمة "أنها فعل يقع من فاعل يفيد منه بشكل من الأشكال، على مفعول به يتضرر منه بأية صورة، فيكون له ولدويه رد معين على الفعل الذي فعل والضرر الذي وقع، ورد الفعل هذا هو ما يعرف اجتماعيا وشرعا وقانونا بالعقوبة، وهكذا تكون الجريمة والعقوبة فعلا ورد فعل" (الساعاتي، 1983، ص 51)، ورد الفعل الاجتماعي إزاء الجريمة والانحراف يبقى دوما سلوك طبيعي يفرضه المجتمع كي يضبط الحياة الاجتماعية، ويفرض نظم الضبط فيه كي يتحقق الامن الاجتماعي العام.

هذا وقد أشار الأخصائيون بأن الانحراف بشكل عام والجريمة بشكل خاص من الموضوعات التي احتلت موقعا هاما في دراسة الشخصية الإنسانية، وفي هذا يقول فينك "إن ميدان الجريمة والانحراف يعتبر من أهم الميادين التي تتعامل معها الخدمة الاجتماعية، غير أنه ينبغي توفر التصورات التي تزيد من وضوح الظاهرة حتى يسهل عمل الاختصاصي أيا كان مجاله (الاجتماعي، النفسي، التربوي، الصحي، المهني...)" (عبد الخالق، 1999، ص 46)، مما يعني تعدد مجالات البحث في ميدان الجريمة والانحراف، وذلك لتظافر العديد من الفنون المعرفية في بحث الجريمة والانحراف كظاهرة تحدث بالمجتمع، وترتبط بظروفه ومعطياته، وتشكل تهديدا لسلامة أفرادها، وتقويضا لأمنه الاجتماعي، وهو ما جعلها محل اهتمام كثير من الدارسين في ضروب معرفية مختلفة، وهو ما أثرى الدراسات الجنائية، وجعلها ميدانا خصبا، يثري المعرفة العلمية بكثير من المخرجات التي تفيد القائمين على المؤسسات القضائية والعاملين بالمؤسسات العقابية وغيرها.

يتقاطع البحث في الجريمة والانحراف بعدة مجالات كعلم النفس والاجتماع والتربية والقانون وغيرها من العلوم الجنائية التي تسعى الى تحليل ظاهرة الانحراف أو الجريمة وفهما، أو محاولة معرفة لماذا يرتكب الشخص فعلا لا سويا، أو معاديا للمجتمع، يتضمن تفسير كيفية تكوين هذه الظاهرة ذاتها، وهنا نكون أمام تفسيرات لبعض النظريات القائمة على بعض الفرضيات، والمعطيات وربما بعض الحقائق، هذا ماد فع بالكثير من الدارسين إلى فهم هذه الظاهرة الاجتماعية، والوقوف على مسبباتها، فركزوا على الطبقات الدنيا، التي لازالت تنال الاهتمام الأول للباحثين، في موضوع الانحراف، الذين أثبتوا أن الشخص المنحرف يتصرف وفقا لظروفه الاجتماعية الخارجية، ودوافعه النفسية الداخلية، وهي الظروف التي تسهم في تكوين انحرافه الاجتماعي، إن حماية الفرد من خطر الجريمة والانحراف دعا بالمجتمع إلى اتخاذ جملة من الإجراءات التي توفى بأغراض السياسة الجنائية المعاصرة، بإتباع خطوات معينة، ابتداء من محاكمة الشخص أمام القضاء، حيث يخضع لقواعد

ضبط خاصة، ليتم توجيهه وإرشاده في حالة براءته، أو إيداعه في مؤسسة إعادة التربية إذا تمت إدانته، بغية التكفل به والعمل على إعادة تأهيله، ومن ثم إدماجه في المجتمع من جديد بشكل طبيعي.

5. عوائق البحث في الانحراف الاجتماعي: يجد كثير من الدارسين أنفسهم في حيرة عند تناولهم مسألة أو مشكلة تتعلق بالانحراف الاجتماعي، ولعل ذلك يرجع في الأصل إلى تغير المحكات التي ينظر بها إلى نمط السلوك المنحرف، لأننا كما يقول معن خليل العمر "عندما نتكلم عن الانحراف الاجتماعي علينا قبل كل شيء تحديد موقع الانحراف أي الانحراف عن من؟ وعند من؟ وفي نظر من؟ وتجاه من؟ قبل أن نتحدث عن أسباب الانحراف وآثاره وتبعاته الاجتماعية (العمر، 2008، ص 75)، وهذا الطرح بطبيعة الحال مسألة جوهرية جديرة بالطرح، "لاشك أن البحث في مجال الجريمة من الأمور الصعبة المحفوفة بالكثير من المشكلات وذلك يرجع لطبيعة الموضوع الذي نتناوله من جهة ولظروف التقنيات العلمية المستخدمة في مجال البحث العلمي من ناحية أخرى" (شتا، 1993، ص 42)، وسنحاول تعديد لبعض تلك العوائق التي تعترض الباحث في مجال الانحراف الاجتماعي وهي على سبيل المثال لا الحصر:

1.5. تعقد الظواهر الانحرافية: تتقاطع ظواهر الانحراف والجريمة مع غيرها من الظواهر الاجتماعية الأخرى في العديد الجوانب، لكنها تختلف عنها في مسائل جوهرية وأولها أنها ظاهرة بالغة التعقيد سواء من حيث الحدوث أو الاكتشاف أو المعالجة وأعقدها من حيث الدراسة والبحث "ويعود السبب الأول في التعقيد إلى أن الإنسان هو محور العلوم والدراسات الاجتماعية، وهو أكثر الكائنات الحية تعقيدا كفرد أو كعضو في مجموعة، فالسلوك الإنساني يتأثر بعوامل عدة مزاجية ونفسية لدرجة تربك الباحث الاجتماعي، وتجعل من الصعب عليه تحديد نظام أو تتابع أو قانون يحكم هذا الأسلوب المعقد المضطرب، وذلك بخلاف الظواهر الطبيعية التي يمكن دراستها على المستوى الفيزيقي فقط المتضمن لعدد محدود من المتغيرات، وهذه يمكن قياسها بدقة تامة" (غرايبة وآخرين، 2011، ص 22)، لذلك كان من بين أصعب مشكلات البحث في ميدان العلوم الاجتماعية هو الظواهر الاجرامية نظرا لطابعها المركب والمعقد.

2.5. تغير الظاهرة الانحرافية: الظاهرة الانحرافية أو الاجرامية تحدث بالمجتمع وتمارس فيه، ولها منطلقاتها الذاتية والاجتماعية، لذلك فهي تتأثر بما يحدث بالمجتمع من تغير وحراك، وهي أنها كما سبق وتم تأكيده من أنها ظاهرة قانونية اجتماعية، تعبر عن واقعة اجتماعية تنطبق عليها خصائص النسبية والثقافة والتغير، كما يرى السمالوطي "تمارس داخل جماعات ومجتمعات، وينطلق تحديدها من منطلقات اجتماعية تتعلق بثقافة المجتمع، إلى جانب أنها ترتبط من حيث

طبيعتها ونوعها وكثافتها ومسارها بظروف المجتمع، وبنائه الاجتماعي، ونظمه الاجتماعية... وبتاريخ المجتمع وتقاليدته وأعرافه وعاداته وأبنائه" (السالموطي، الجزء 1، 1983، ص 35)، وبالتالي أي تغير بالمجتمع يؤثر في الظاهرة الاجرامية، وهو ما يلاحظ في التمايز بين الجريمة التقليدية والحديثة والمعاصرة والمستجدة، حتى في نوع الجريمة الواحد هناك تغير، فجريمة الاختلاس مثلا كانت تتم بأدوات ليست هي نفسها التي يمارس بها في اليوم ظل ثورة التقنية.

أيضا يمكن القول "ان الظاهرة الانحرافية تخضع لعوامل التغير التي تمر بها المجتمعات البشرية فبالنسبة لمجتمع واحد نجده في فترة زمنية معينة يؤكد على سلوك انحرافي معين لما له من ضرر اجتماعي كبير ثم تبدأ النظرة تتغير نحوه فيأخذ مستوى من الشدة والخطورة اقل مما كان عليه او يحذف من قائمة الأفعال الانحرافية بشكل تام" (شتا، 1993، ص 32)، وهو ما شكل تحديا بالنسبة لرجال القانون في تسطير التشريعات الموجهة لأي جريمة، باعتبارها متغيرة ومتجددة خصوصا ما تعلق منها بالجرائم المعاصرة والمستجدة.

3.5. نسبية الظاهرة الإجرامية: أيضا يظهر مشكل آخر من مشكلات البحث في الانحراف الاجتماعي ألا وهو "نسبية الظاهرة الانحرافية بين المجتمعات المختلفة فيما يعتبر انحرافا في مجتمع من المجتمعات ينظر اليه على انه سلوك سوي في مجتمعات أخرى ومن هنا ظهرت صعوبة ادراج أفعال انحرافية في جدول تصنيفي معين لأنها تخضع لعملية الإضافة والحذف بالنسبة للمجتمعات المختلفة" (شتا، 1993، ص 32)، وهذا التباين في مرئية السلوك بين قبوله ورفضه هو ما عزز من سمة النسبية، والتي قيل عنها أنها أوجدت ما يسمى بفقدان التجانس في الظواهر الاجتماعية والانسانية فالظواهر الاجتماعية لها شخصيتها المتفردة وغير المتكررة، ولا نستطيع ان نسرف في تجريد العوامل المشتركة في عدد الاحداث الاجتماعية لكي نصوغ تعميما او قانونا عاما، على الرغم من قدرتنا على اصدار بعض التعميمات عن الحياة الاجتماعية والسلوك الإنساني" (غرايبة وآخرين، 2011، ص 22)، وبالتالي سقط الباحث بمشكلة النسبية في دائرة غموض أخرى، ألا وهي مشكلة صعوبة التعميم.

4.5. تعدد مسببات الجريمة: مشكلات الانحراف الاجتماعي عديدة ومتعددة، وبالتالي حدوثها يعود الى جملة من الأسباب والمحركات، والقراءة العلمية تستوجب الامام بتلك المسببات وتعيدها لفهم السلوك المنحرف أو الفعل الاجرامي، وهنا تعددت القراءات البيولوجية والنفسية والاجتماعية وغيرها، وطرحت بذلك العديد من التصورات العلمية لمدارس ونظريات حاولت تقديم رؤى علمية لشرح أسباب الانحراف الاجتماعي، وتقاطعت فيما بينها لتكل نوع من الدمج والالتقاء النظري كما عبرت عنه سامية جابر "لقد بذلت عدة محاولات على المستويين، النظري والبحثي، تستهدف سد بعض الثغرات

التي لوحظ وجودها في النظريات السابقة، أو عقد التقاء نظري بين اتجاهات مختلفة، أو دمج بعض النظريات للتوصل الى نظرية تفسر فئة سلوكية أشمل أو تتميز بإطار أكثر شمولاً" (جابر، 1988، ص 267)، لكن هل هذا الدمج قابل للتطبيق، يبدو أنه أمر مستحيل الحدوث، ولو صدق وحدث فإن أمر التعميم لن يكون محل اشكال إذن، وبالتالي تبقى الاختلالات في تقديم رؤية شاملة لفهم السلوك الانحرافي مسألة تحتاج الى تأني وتريث، ولا يمكن القبول بأي حال من الأحوال بقراءة يتطابق فيها السبب والمسبب، ويتشارك فيها نفس الفهم والقراءة، ذلك أن أنماط الانحراف متباينة، ورد الفعل الاجتماعي تجاهها متباين لتغير وتمايز نظم الضبط الاجتماعي.

5.5. مشكلة مجال البحث الجنائي: كثير ما يصادف الباحث الاجتماعي عقبات تعترض طريقه في البحث، تعود في مجملها الى طبيعة التخصص، باعتباره يدخل ضمن دائرة العلوم الجنائية المتقاطعة فيما بينها، سواء أكان علم الاجرام، او علم العقاب، او غيرها من الضروب الأخرى، وبالتالي يسقط الباحث في مشكلة التفسير العلمي، بمعنى نظرية الاستناد أو الاسقاط، أو بما يسمى بالمقاربة العلمية، ذلك "ان هناك بحوث كثيرة في الانحراف والجريمة لا تقوم على أساس نظري واضح ومحدود ولا تستند الى نظريات منظمة او نماذج فكرية محددة ومن ثم تجمع البيانات دون ان يكون لها أساس واضح لتنظيمها، وعليه يكون تفسيرها غير محدود وغير موجه ولا يمكن تتبعه والتأكد من صدقه، الامر الذي يؤثر على التعميمات التي تستخلص من تفسير نتائج الدراسات من حيث الصدق والثبات والشمول وذلك يرجع في أساسه لعدم وجود تصور نظري متكامل للظاهرة الانحرافية" (شتا، 1993، ص 44)، ولا يتوقف الامر عند ذلك الحد بل يتجاوز الى الأساليب المنهجية، وطرق البحث، اذ تظهر أمامه "صعوبات منهجية تتعلق بالتكنيكات المنهجية المستخدمة: غالبا ما يواجه البحث بصعوبات تتعلق بالتكنيكات المستخدمة في مجال البحث وخاصة من حيث سحب عينة البحث، حيث يفتقر البحث في مجال الجريمة الى الطرق الإحصائية الدقيقة لاختيار العينة وسحبها" (شتا، 1993، ص 44)، وبالتالي طبيعة التخصص تفرض نفسها كمعترك وتحدي كبير أمام الباحث الاجتماعي في مجال الانحراف والجريمة.

6.5. مشكلة خطورة الجريمة: يضاف الى المشكلات السابقة يمكن أيضا أن ندرج من مشكلات البحث في الجريمة انها تمثل صعوبة في حد ذاتها، خاصة اذا تعلق الامر بعينة بحث لها من الخطورة على الباحث، كمدمني المخدرات، ذوي السوابق العدلية، الأشخاص العنيفين والعدوانيين وغيرهم من الأشخاص الذي يصعب التعامل معهم، وبالتالي يجد الباحث نفسه أمام عقبة التفاعل أو التواصل

مع مجتمع البحث خصوصا اذا كان الباحث من جنس الاناث فيصعب أحيانا التعامل مع فئة عتاة المنحرفين.

7.5. مشكلة الطابو: أحيانا يصعب على الباحث البحث في بعض المشكلات الاجتماعية باعتبارها من الطابوهات، وخاصة اذا تعلق الامر بسلوكات إجرامية أو انحرافية مسكوت عنها من قب افراد المجتمع، مثل زنا المحارم، وجرائم الشرف، وحالات الاغتصاب، وغيرها من الجرائم المتستر عليها اجتماعيا، ويحرم على أي شخص التحدث عنها، فما بالك تناولها علميا، سواء من قبل الجاني، أو الضحية، أو حتى من قبل المجتمع، وبالتالي يجد الباحث نفسه غير قادر على تناول الموضوع أو بحثه باعتباره من المحرمات، ويبقى يراوح نقطة الانطلاق، وبالتالي هي أيضا من المشكلات التي تعترض البحث في مجال الانحراف الاجتماعي.

8.5. مشكلة البحث الميداني: يجد كثير من الباحثين صعوبات جمة في الولوج الى الدراسات الميدانية سواء على مستوى مؤسسات الاستقبال أو في الفضاء الاجتماعي المفتوح، وبقدر ما توجد استحالة في "عدم القدرة على استعمال الطريقة المخبرية: وهذا ناتج عن صعوبة وضع الظاهرة الاجتماعية تحت ظروف قابلة للضبط والرقابة كما في العلوم الطبيعية، لذلك الباحث الاجتماعي يجب ان يدرس ويلاحظ الظاهرة قيد البحث في العالم الواسع، وان ينتظر حدوثها لأنه ليس بإمكانه خلق ظروف حصولها وضبط تلك الظروف بشكل مطابق تماما لعالم الواقع" (غرايبة وآخرين، 2011، ص 22)، فإن الاستحالة هذه كثير ما تحدث أثناء الممارسة الميدانية للبحث في مجال الجريمة والانحراف، وهو ما نجده خاصة في الاعمال التي تقل فيها عينة البحث التي تمثل المادة الخام، أو العينة لا تتجاوب أو تتعاون والباحث خوفا من أن يكون تابعا للأجهزة الأمنية أو القضائية، المؤسسات المغلقة كالسجون، والتي يحتاج فيها الباحث الى ترخيص من وزارة العدل، وهناك مؤسسات كثير من العراقيل البيروقراطية التي تقف حائلا دون إتمام بعض الباحثين لأعمالهم بالصفة التي يفترضها جدية وضرورات البحث العلمي، وبالتالي يشكل ذلك عقبة أخرى من مشكلات البحث في مجال الجريمة والانحراف الاجتماعي.

6. الإحصاء الجنائي ومشكلات البحث: يلعب الإحصاء دورا هاما في ميدان البحث الجنائي، لما له من قيمة وأهمية في اغناء واثراء الدراسات بمختلف البيانات والأرقام المتعلقة بالجريمة والانحراف، حيث يستخدم الباحث الاجتماعي "إحصاءات الجرائم من حيث نوعيات السلوك الانحرافي وارتباطه ببعض المتغيرات مثل العمر والحالة الاقتصادية والظروف الاسرية وحي السكن ..، وهنا يأخذ الباحث فترة زمنية محددة، كما يحدد الوحدة المكانية التي يدرسها حتى تكون نتائج الدراسة متمشية مع

الضوابط المنهجية، ويكون التعتيم مضبوطاً بشكل منهجي سليم" (السماطوطي، الجزء 1، 1983، ص 70)، وكون للإحصاء أهمية كبرى كان مصدراً مهماً لباحث الاجتماع في بحث الجريمة والانحراف وحتى العقاب، وبالتالي تنوعت مصادر الإحصاء وتعددت، فهناك ثلاثة مصادر رئيسية يعتمد عليها كمصدر للإحصاءات الجنائية، وتتمثل في الأجهزة الأمنية (الشرطة والدرك والجمارك)، المحاكم والمؤسسات القضائية، المؤسسات العقابية والإصلاحية (السجون، ومراكز علاج المدمنين).

لكن كثير من الباحثين من ما تراودهم الشكوك حول الإحصاءات الجنائية التي يتم تداولها، إذ ينظر إليها بحذر شديد لكونها لا تعكس الواقع الحقيقي، وإن ما يتم تداولها سوى ما وصل إلى علم السلطات وتم الإبلاغ عنه وتم تسجيله، ومنهم الباحث "سيلين" صاحب نظرية "الصراع الثقافي" حول الجريمة الذي يرى أنه يجب الاعتماد على إحصائية الأشخاص الذين تمت إدانتهم أو ثبتت حقيقة ارتكابهم للجريمة، وعلى ضوء هذا الشك فإنه تم رصد جملة من الانتقادات التي توجه للإحصاءات الجنائية لما لها من بعض العيوب، ويمكن عرضها على سبيل المثال لا الحصر:

- وتتعلق خصوصاً بمشكلة تقسيم الجرائم على أساس الخطورة والجسامة.
 - مشكلة تسجيل الواقعة الإجرامية وإحصائها ضمن دائرة الاختصاص، سواء أكانت الأجهزة الأمنية أو القضائية (بين أن تسجل جنحة أو جناية مثلاً).
 - مشكلة الجريمة المركبة والتي تسجل على أنها جريمة معينة، ولكن في حقيقة الحال هي واقعة واحدة حدثت فيها جرائم متعددة.
 - مشكلة عدم التبليغ عن الجرائم التي تحدث بالمجتمع.
- وبالتالي إن وقوع أي انحراف اجتماعي يفترض أن تدق من أجله كل أجراس التحذير الاجتماعي للوقوف على أسبابها والتحرك من أجل مكافحتها أو حتى التقليل من معدلات حدوثها، ولا يتأتى هذا إلا بإعطاء الإحصاء الجنائي أهميته الحقيقية كي يمكن رصد مختلف الجرائم وطبيعة مرتكبيها وكذا نوعية ضحاياها، مما يعني المساهمة في توضيح عدد الجرائم في مكان معين، والطرق المستخدمة في ارتكاب الجرائم، وكذا تحديد عدد الأشخاص المقبوض عليهم والمدانين، وهو ما يسهل عملية رصد حجم واتجاه ظاهرة الجريمة، وبالتالي تتبع تطورها واعتماد السياسة أو الاستراتيجية الأمنية المناسبة لها.

خاتمة:

يبقى في الأخير أن نقول أن للبحث العلمي خصوصية كبرى وهي التحدي، فإن أراد الباحث الوصول إلى نتائج يقينية عليه ببذل جهد كبير، ورفع راية التحدي بشكل أكبر، وتبقى خصوصية البحث في

مجال الانحراف والجريمة تتجاوز ربما باقي المجالات، لاعتبارات عدة كما سبق وأن رأينا، وتأتي في مقدمتها غياب عينة البحث، وإن وجدت فكيف نتعامل معها، سواء من حيث الطابوهات المفروضة على بعض الأنواع من الجرائم، أو لصعوبة التعامل مع فئة منحرفة بعينها، أو لغياب بعض المراجع والبيانات عن تلك الجرائم أو الفئة من المنحرفين، لكن لوضع الباحث في مجال الانحراف الاجتماعي نصب أعينه أهداف منطقية أكيد سيصل الى مبتغاه، ويتجاوز تلك الصعوبات أو المشكلات بنوع من الذكاء، وهو ما يحدث أحيانا عندما نعجز عن ولوج المؤسسات العقابية لبحث قضايا السجن والسجناء، لغياب التراخيص فإننا نستعين بخريجي تلك المؤسسات لاستخلاص مختلف تجاربهم وخبراتهم داخل السجون، وهو ما يعني المسألة هي مسألة ذكاء في التعامل مع تلك الصعوبات والعراقيل، وأن الامر ليس بالمستحيل، وهو دور الباحث الاجتماعي الذي يختلف عن غيره من الباحثين بكونه يبحث في قضايا الفرد ومشكلات المجتمع.

المراجع المعتمدة:

- جابر. سامية محمد (1988). الانحراف والمجتمع: محاولة نقدية لنظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. (مصر).
- الحسن. احسان محمد (2008). علم اجتماع الجريمة. دار وائل. عمان. (الأردن).
- الرفاعي. أحمد حسين (2009). مناهج البحث العلمي: تطبيقات ادارية واقتصادية. ط 6. دار وائل. عمان. (الأردن).
- الزغيبي. احمد محمد (2012). أسس علم النفس الجنائي. دار زهران للنشر والتوزيع. عمان. (الأردن).
- عبد الخالق. جلال الدين (1999). الجريمة والانحراف: الحدود والمعالجة. دار المعرفة الجامعية. الأزاريطة. (مصر).
- عماد. عبد الغني (2006)، البحث الاجتماعي منهجيته، مراحلها، تقنياته، منشورات جروس برس، طرابلس. (لبنان).
- العمر. معن خليل (2008). علم اجتماع الانحراف. دار الشروق للنشر والتوزيع. عمان. (الأردن).
- غرايبة. فوزي. وآخرين. (2011). اساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية. ط 6. منشورات دار وائل. عمان. (الأردن).
- غيث. محمد عاطف (1988). المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية.
- الساعاتي. سامية حسن (1983). الجريمة والمجتمع. دار النهضة العربية. بيروت. (لبنان).
- سلاطينية والجيلاني. بلقاسم وحسان (2009). محاضرات في المنهج والبحث العلمي. الكتاب الثاني. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.
- السمالوطي. نبيل (1983)، علم اجتماع العقاب. الجزء الأول. دار الشروق. جدة. (السعودية).
- السمالوطي. نبيل (1983)، علم اجتماع العقاب. الجزء الثاني. دار الشروق. جدة. (السعودية).
- شتا. السيد علي (1993). علم الاجتماع الجنائي. مؤسسة شباب الجامعة. الإسكندرية.
- محمد. امين مصطفى (1995). علم الجزاء الجنائي. دار الجامعة الجديدة للنشر. الإسكندرية. (مصر).
- مراح. علي (2010). منهجية التفكير القانوني نظريا وعلميا. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.
- الوريكات. عايد عواد (2013). نظريات علم الجريمة. دار وائل للنشر. ط 2. عمان. (الأردن).
- ياقوت. محمد مسعد (2007). البحث العلمي في مصر والوطن العربي. دار النشر للجامعات. القاهرة.